التأثير والتأثر بين إرشاد السالك وأوضح المسالك

إعداد
سارة محمد أنانج منصور أنانج
معيدة بقسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس

إشراف:

د. أميرة أحمد يوسف
أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس

معاونة:

د. عفاف محمد بسطاويسي
مدرس النحو والصرف بقسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ - ٢٠١٥م

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإن الخلاصة الألفية – نظم الإمام جمال الدين ابن مالك[١]- قد تعددت شروحاتها وتنوَّعت حتى بلغت مائة وتسعة وعشرين شرحًا ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود[٢].

وأول هذه الشروح – على الأصح[٣]- شرح العلامة بدر الدين ابن الناظم[٤]، (وبشرحه هذا مهّد السبيل للشراح الذين أتوا بعده، وذلك بالنقل عنه، وبسطهم لما ورد في شرحه)[٥]، ومن ثمّ وجدنا – أحيانًا- تشابها بين بعض شروح الألفية لتأثرهم بشرح ابن الناظم هذا، غير أنه ممّا يلفت النظر، ويثير التساؤل والعجب، وجود تشابه كبير بين شرحي ابن هشام الأنصاري[٦] وشرح إبراهيم بن قيّم الجوزية[٧] الذين عاشا متعاصريْن في القرن الثامن الهجري[٨]، بحيث لا يمكن أن نعزو هذا التشابه إلى مجرد الصدفة، أو إلى تأثرهما بشرح ابن الناظم فقط، وهو أمر ظاهر لمن رام النظر في هذين الشرحين، ومع ذلك لم يُشر إليه أحد من الباحثين الذين تناولوا هذين الشرحين بالدراسة والتحليل من قبلي، فأردت في هذا البحث الكشف عن عملية التأثير والتأثر بين

---

[١] هو العلامة حجة العرب جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجَيّاني نسبة إلى (جيّان) بالأندلس، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، كما كان إماما في القراءات وعللها، وأما اللغة والنحو فكان فيهما بحرا لا يجارى، وحبرا لا يبارى، له العديد من المصنفات، أشهرها: (تسهيل الفوائد)، وشرحه، و(الضرب في معرفة لسان العرب)، و(الكافية الشافية) وشرحها، و(الخلاصة)، و(العمدة)، توفي سنة (٦٧٢هـ)، انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥/ ٣٣٩، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوطج، دار بن كثير -دمشق، ط١ ، ١٤٠٦هـ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ١٣٠ – ١٣٣، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

[٢] شرح ألفية ابن مالك في النحو لابن غازي المكناسي؛ دراسة وتحقيق ص١، ٥٩ - ١٠٥، إعداد الباحث: حسين عبد المنعم عبد المجيد، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،١٩٦٦م.

[٣] ذكر بعضهم أن لابن مالك شرحًا على الألفية، ولم يثبت، لذا رجّح الشيخ محمد الطنطاوي أن يكون ابن الناظم أول من شرح الألفية، انظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٣، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٢٧٤، للشيخمحمدالطنطاوي،دارالمعارف – القاهرة،ط٢، وانظر أيضا: شرح ألفية ابن مالك في النحو لابن غازي المكناسي؛ دراسة وتحقيق ص ٥٩ - ٦٠.

[٤] هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله بدر الدين ابن ناظم الألفية، كان إماما في النحو والعروض والبيان والمنطق، مشاركا في الفقه والأصول، أخذ عن والده، وشرح ألفيته وكافيته ولاميته ، له مقدمة في العروض وأخرى في المنطق، توفي سنة (٦٨٦هـ)، انظر: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨ - ٣٩٩، وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

[٥] نشأة النحو ص٢٧٤ – بتصرف يسير-.

[٦] هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي النحوي العلامة؛ أبو عبد الله جمال الدين، أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وقد انفرد بالمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، قال عنه ابن خلدون: (وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه)، خلّف العديد من المصنفات، أشهرها: (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(شذور الذهب) وشرحه، و(قطر الندى وبل الصدى) وشرحه، توفي سنة (٧٦١هـ)، انظر: شذرات الذهب ٦/ ١٩١ – ١٩٢، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨.

[٧] هو إبراهيم بن العلّامة شمس الدّين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية الحنبلي الدمشقي؛ برهان الدين، عالم في النحو والصرف، اشتغل في أنواع العلوم، وأفتى ودرّس بالصدرية والتدمرية، صنّف: (إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك)، توفي سنة (٧٦٧هـ)، انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٠٨، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١/ ٣٩؛للحافظ: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجرالعسقلاني،تحقيق: محمد عبد المعيدضان،مجلس دائرة المعارف العثمانية – صيدر اباد/ الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م،وشذرات الذهب ٦/ ١٩١ – ١٩٢.

[٨] راجع هامش رقم ٦، وهامش رقم ٧.

شرح ابن هشام المسمى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وشرح ابن القيم المسمى (إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك)، والله الموفق وهو هادي السبيل.

- **أولا: العلاقة بين الكتابين:**

على الرغم من اختلاف ابن هشام وابن القيم في طريقة شرح أبيات الألفية؛ -حيث كان ابن هشام يشرحها دون أن يورد نص الألفية بينما كان ابن القيم يورد متن الألفية أولا ثم يعقّب عليه بالشرح والتحليل- إلا أننا نجد اتفاقا كبيرا بينهما في معالجتهما للمسائل والقضايا الواردة في الألفية، فمن خلال دراستي للشرحين – والتي عنونتها بـ: ألفية ابن مالك بين ابن هشام وإبراهيم بن قيِّم الجوزية؛ دراسة تحليلية موازنة- تبيّن لي اتفاق الشارحين كثيرًا في السمات المنهجية التي ميّزت شرحيهما؛ حيث نجدهما كثيرًا ما يفتتحان الباب بتمهيد يسير يذكران فيه تعريف منطقي للباب، مع ذكر محترزاته، أو يذكران تعليلًا لمصطلح الباب، وقد يذكران فيه علاقة الباب بما قبله أو بعده من الأبواب، حرصًا منهما على الربط بين موضوعات كتابيهما، كما لاحظ البحث اتفاق الشارحيْن في الحرص على الإيجاز والاختصار في شرحيْهما مع الاهتمام بتفصيل الكلام في المسائل والموضوعات تفصيلا دقيقا؛ لذا جاء الشرحان متساويين في الحجم تقريبًا[٩]، كما لاحظ البحث أيضا عناية الشارحين بتقسيم المسائل والموضوعات الواردة في الباب الواحد تقسيما منهجيا مشفوعًا بالعرض المنطقي المترابط، ممّا يقربها إلى فهم القارئ ويجعله على بينة من تدرجها وارتباطها بعضها ببعض، غير أنه ممّا يلفت النظر اتفاق الشارحين في تقسيم كثير من المسائل نفس التقسيم؛ فمثلا في باب المعرّف بأداة التعريف قسّم كل من ابن هشام وابن القيم (أل) الزائدة إلى قسمين: لازمة، وعارضة، والأولى جعلاها في ثلاثة أقسام: ما قارنت نقله من الأعلام، وما دخلت عليه من الموصولات، وما دخلت عليه من أسماء الإشارة، والثانية جعلاها على قسمين: خاصة بالضرورة، ومجوّزة لِلَمْح الأصل[١٠].

وفي باب المعرب والمبني قسّم كل من ابن هشام وابن القيم شبه الاسم للحرف ثلاثة أقسام: شبه موضعي، وشبه معنوي، وشبه استعمالي[١١].

وفي باب الإضافة قسّما الإضافة حسب معناها إلى ثلاثة أقسام: أن تكون بمعنى اللام، أن تكون بمعنى (من)، أن تكون بمعنى (في)[١٢].

---

[٩] إجماليّ عدد صفحات شرح ابن هشام يبلغ ألفا وستمائة وإحدى وعشرين صفحة تقريبا، و إجماليّ عدد صفحات شرح ابن القيم يبلغ ألفا وأربع مائة وإحدى وستين صفحة تقريبًا.

[١٠] انظر أوضح المسالك ١/ ١٨٠ - ١٨٣، إرشاد السالك ١/ ١٩٧ – ١٩٩.

[١١] انظر أوضح المسالك ١/ ٢٩- ٣٢، إرشاد السالك ١/ ١٠٥ – ١٠٦.

[١٢] انظر أوضح المسالك ١/ ٨٥- ٨٦، إرشاد السالك ١/ ٥٨٢ – ٥٨٥.

كذلك نجدهما يقسّمان أسماء الأفعال قسمين: ما وُضع من أول الأمر كذلك، وما نُقل من غيره إليه، وقسّما الأخير إلى ما نُقل من ظرف أو جار ومجرور أو مصدر سواء استُعمل فعله أو أُهمل[١٣].

وأحيانا نجدهما يتفقان في تقسيم المسألة إلى حد كبير مع اختلاف بسيط في التقسيم؛ نجد ذلك – مثلا- في باب النكرة والمعرفة؛ فبعد أن ذكر الشارحان أنه متى تَأَتَّى اتصال الضمير لم يُعدَل إلى انفصاله أخذا في ذكر ما يُستثنى من هذه القاعدة، فجعله ابن هشام في مسألتين: إحداهما: أن يكون عامل الضمير عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه وليس مرفوعا، وذكر ضمن هذه المسألة ما إذا كان العامل فعلا ناسخا من باب ظن وأخواتها، الثانية: أن يكون منصوبا بـ(كان) أو إحدى أخواتها سواء كان اسمها ضميرا أو اسما ظاهرا[١٤].

وجعله ابن القيم أيضا في مسألتين، غير أنه جعل المسألة الأولى خاصة بما إذا كان العامل في الضميرين ليس من نواسخ الابتداء، وجعل المسألة الثانية خاصة بما كان العامل فيهما من نواسخ الابتداء سواء كان من باب كان وأخواتها أو من باب ظن وأخواتها[١٥].

وفي باب الموصول قسّم ابن هشام صلة الموصول قسمين: جملة، وشبه جملة، وقسّم الجملة قسمين: اسمية، وفعلية، وقسّم شبه الجملة ثلاثة أقسام: الجار والمجرور، والظرف المكاني، والصفة الصريحة صلة (أل)[١٦].

وقد اتفق تقسيم ابن القيم مع تقسيم ابن هشام إلى حد كبير؛ غير أنه جعل شبه الجملة قسمين: الجار والمجرور، والظرف، وتحدّث عن صلة (أل) منفردة دون أن يدرجها تحت أيٍّ من قسمي صلة الموصول[١٧].

ويرى البحث أن الاختلاف بينهما هنا راجع إلى الخلاف في صلة (أل)؛ هل هي من قسم الجملة؟، أم من قسم شبه الجملة؟، أم غيرهما؟، فعلى حين جعلها ابن هشام من القسم الثاني، لم يصرّح ابن القيم برأيه في المسألة واكتفى بذكرها منفردة عن قسمي صلة الموصول.

وفي باب أفعل التفضيل جعل ابن هشام الكلام عن أحكام اسم التفضيل في ثلاث حالات: إحداها: أن يكون مجردا من أل والإضافة، الثانية: أن يكون محلى بـ (أل)، الثالثة: أن يكون مضافا، سواء كانت إضافته إلى نكرة أم إلى معرفة[١٨].

---

[١٣] انظر أوضح المسالك ٤/ ٨٥- ٨٦، إرشاد السالك ٢/ ٨٩٣ – ٨٩٤.
[١٤] انظر: أوضح المسالك ١/ ٩٧- ١٠٢.
[١٥] انظر: إرشاد السالك ١/ ١٤٨- ١٥٠.
[١٦] انظر: أوضح المسالك ١/ ١٦٤- ١٦٥.
[١٧] انظر: إرشاد السالك ١/ ١٨٦- ١٨٧.
[١٨] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٨٧ - ٢٩٧.

وقد اتفق تقسيم ابن القيم مع تقسيم ابن هشام إلى حد كبير، غير أنه جعل الحديث في الحالة الأولى خاصا بما إذا كان اسم التفضيل مجردًا من (أل) والإضافة، أو مضافا إلى النكرة دون المعرفة، وذلك لاتفاقهما في الحكم، ثم جعل الحالة الثانية لما كان اسم التفضيل فيها محلى بـ(أل)، والثالثة لما كان اسم التفضيل فيها مضافًا إلى المعرفة دون النكرة[١٩].

ومع هذا التشابه الكبير في تقسيم المسائل عند كل من ابن هشام وابن القيم، وقف البحث على بعض المسائل – القليلة- التي اختلف الشارحان في تقسيمها، مثال ذلك ما نجده في باب التمييز؛ حيث قسّم ابن هشام الاسم المبهم الذي يأتي التمييز بعده أربعة أقسام: العدد، والمقدار، وما يشبه المقدار، وما كان فرعا للتمييز[٢٠]، بينما قسّمه ابن القيم قسمين: المقدار، وما يشبه المقدار، وجعل العدد من القسم الأول[٢١]، ولم يذكر من أقسام الاسم المبهم ما كان فرعًا للتمييز وذلك لأن هذا عنده من باب الحال وليس من باب التمييز[٢٢].

وتجدر هنا الإشارة إلى أن ابن هشام جعل هذا القسم تارة من باب الحال الجامدة[٢٣]، وتارة من باب التمييز دون أن يفصل في المسألة برأي قاطع؛ أي أن الاختلاف بينهما هنا راجع إلى الخلاف في الاسم المنصوب في نحو: (هذا خاتمك حديدًا) هل هو منصوب على الحالية أم على التمييز؟، أما اختلافهما في (العدد) هل هو قسم قائم بذاته من أقسام الاسم المبهم أم أنه من أنواع المقادير؟ فيرى البحث أن ما ذهب إليه ابن هشام أكثر دقة وإحكاما، لأن العدد ليس من جملة المقادير، "وهو قول أكثر المحققين؛ لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه، وليس العدد كذلك، ألا ترى أنك تقول: (عندي مقدار رطل زيتًا) ولا تقول: (عندي مقدار عشرين رجلًا) إلا على معنى آخر"[٢٤].

وفي باب نوني التوكيد قسّم ابن هشام حالات توكيد المضارع بهما إلى خمس حالات: ١- واجب التوكيد، ٢- قريب من الواجب، ٣- كثير، ٤- قليل، ٥- أقل[٢٥]، بينما قسّمها ابن القيم إلى قسمين: ١- مطرد، ٢- قليل، وتحت هذين القسمين ذكر الأقسام التي ذكرها ابن هشام[٢٦].

---

[١٩] انظر: إرشاد السالك ١/ ٧١٨- ٧٢١.

[٢٠] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٦٥ – ٣٦٦.

[٢١] انظر: إرشاد السالك ١/ ٥٣٠- ٥٣٢.

[٢٢] انظر: إرشاد السالك ١/ ٤٩٨.

[٢٣] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٩٩.

[٢٤] شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٣٩- ٢٤٠، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة – دار الخير، المدينة المنورة.

[٢٥] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٩٤ – ١٠٧.

[٢٦] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٠١- ٩٠٨، وانظر أيضا اختلافهما في تقسيم المسائل: باب الإدغام من أوضح المسالك ٤/ ٤٠٨- ٤١١، ومن إرشاد السالك ٢/ ١٣٢٦- ١٣٣٨.

وكما اتفق الشارحان في تقسيم المسائل والموضوعات نجدهما يتفقان أيضًا في كثير من التعريفات للمصطلحات النحوية المختلفة، وهو أمر واضح لمن رام النظر في تعريفاتهما، ومن أمثلة ذلك اتفاقهما في تعريف الخبر؛ حيث عرّفه ابن هشام بقوله: "والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور[٢٧]، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف"[٢٨].

وعرّفه ابن القيم بقوله: "الخبر ما تمت به الفائدة مع مبتدأ غير وصف مستغن، فنحو: (زيد أبوه قائم) لا يصح جعل الثاني فيه خبرا لعدم تمام الفائدة به، وإنما هو مبتدأ آخر وما بعده خبره ومجموعهما خبر الأول"[٢٩].

وكذلك اتفاقهما في تعريف اسم المفعول؛ يقول ابن هشام في تعريفه: "وهو: ما دلّ على حدث ومفعوله، كـ (مضروب)، و (مكرم)"[٣٠].

ويقول ابن القيم: "اسم المفعول هو: ما دلّ على الحدث ومفعوله، فبقيد الدلالة على المفعول خرج المصدر وكل ما اشتق منه سوى اسم المفعول"[٣١].

واتفاقهما في تعريف المفعول معه؛ حيث عرفه ابن هشام بقوله: "وهو اسم، فضلة، تال لواو بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"[٣٢].

وعرّفه ابن القيم بقوله: "وهو اسم فضلة تال لواو تجعله بنفسها كتال (مع) مسبوق بجملة متضمنة لفعل أو ما في معناه"[٣٣].

ومن ذلك ـ أيضا ـ اتفاقهما في تعريف التنوين[٣٤]، والبدل[٣٥]، والتمييز[٣٦]، وعطف النسق[٣٧]، والشبه الاستعمالي[٣٨]، والشبه المعنوي[٣٩]، والشبه الموضعي[٤٠]، وتعليق أفعال القلوب[٤١]، وإلغائها[٤٢]، والمفعول فيه[٤٣]، واسم المكان المبهم[٤٤]، والإشمام[٤٥]، والروم[٤٦]، والإمالة[٤٧]، وغيرهم.

---

[٢٧] يقصد الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر.
[٢٨] أوضح المسالك ١/ ١٩٤.
[٢٩] إرشاد السالك ١/ ٢٠٧ – ٢٠٨.
[٣٠] أوضح المسالك ٣/ ٢٣٢.
[٣١] إرشاد السالك ١/ ٦٦١.
[٣٢] أوضح المسالك ٢/ ٢٣٩.
[٣٣] إرشاد السالك ١/ ٤٦٢.
[٣٤] انظر أوضح المسالك ١/ ١٤، وإرشاد السالك ١/ ٩٨.
[٣٥] انظر أوضح المسالك ٣/ ٣٩٨، وإرشاد السالك ٢/ ٧٩٩.
[٣٦] انظر أوضح المسالك ٢/ ٣٦٠، وإرشاد السالك ١/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩.
[٣٧] انظر أوضح المسالك ٣/ ٣٥٣، وإرشاد السالك ٢/ ٧٦٧.
[٣٨] انظر أوضح المسالك ١/ ٣٢، وإرشاد السالك ١/ ١٠٧.
[٣٩] انظر أوضح المسالك ١/ ٣٠، وإرشاد السالك ١/ ١٠٦.
[٤٠] انظر أوضح المسالك ١/ ٢٩، وإرشاد السالك ١/ ١٠٦.
[٤١] انظر أوضح المسالك ٢/ ٦٠، وإرشاد السالك ١/ ٣٣٩.
[٤٢] انظر أوضح المسالك ٢/ ٥٤ ـ ٥٧، وإرشاد السالك ١/ ٣٤٠.

كذلك لاحظ البحث التقاء الشارحين في مصادرهما التي نقلا عنها؛ حيث نجدهما يتفقان كثيرا في نقولهما عن النحاة، وفي اهتمامهما بتتبع آراء ابن مالك في كتبه المختلفة.

ولم يقف التأثير والتأثر بين الشارحين عند هذا الحد، بل امتدّ ليشمل موقفهما من أصول النحو المختلفة كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال؛ حيث لاحظ البحث اتفاقهما كثيرًا في كيفية اعتمادهما على السماع بأنواعه المختلفة، والقياس بأنواعه، بالإضافة إلى اعتمادهما في الاحتجاج – أحيانًا- على الإجماع واستصحاب الحال.

كما امتدّ التأثير والتأثر بين الشرحين ليشمل النصوص والعبارات والشواهد والاستدراكات الواردة فيهما، ولنأخذ مثالا على ذلك من باب (لا النافية للجنس)؛ حيث يقول ابن هشام في الحديث عن العطف على اسم لا المبني شارحا قول ابن مالك

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلْمُنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

"فإن عطفت ولم تُكرّر (لا) وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع، كقوله:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ .....[٤٨]

ويجوز (وابنٌ) بالرفع، وأما حكاية الأخفش[٤٩] (لا رجلَ وامرأةَ) - بالفتح - فشاذة"[٥٠].

ويقول ابن القيم في ذات الموضع:

"وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلْمُنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

---

[٤٣] انظر أوضح المسالك ٢/ ٢٣١، وإرشاد السالك ١/ ٤٥٤.

[٤٤] انظر أوضح المسالك ٢/ ٢٣٧، وإرشاد السالك ١/ ٤٥٦.

[٤٥] انظر أوضح المسالك ٤/ ٣٤٥، وإرشاد السالك ٢/ ١٢٠٦.

[٤٦] انظر أوضح المسالك ٤/ ٣٤٥، وإرشاد السالك ٢/ ١٢٠٥.

[٤٧] انظر أوضح المسالك ٤/ ٣٥٤، وإرشاد السالك ٢/ ١٢١٨.

[٤٨] هذا صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقيل البيت للفرزدق، والبيت بتمامه:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ إِذَا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرا

والشاهد منه قوله: (فلا أب وابنا...)؛ حيث عطف (ابنا) على اسم (لا) وأتي بالمعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع علي محل (لا) مع اسمها، وهو الرافع على ابتداء.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١،لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرآء، تحقيق الأستاذين: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٠،صحح هوعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة الأزهرالمعمور،إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢/ ٢١، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ،المكتبة الأزهرية للتراث،وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٦٧، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي، تحقيق: د/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، ود/ أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة، ومعجم شواهد العربية ص١٧٦، للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣.

[٤٩] هوسعيد بن مسعدة المجاشعي ؛البلخي ثم البصري، أبوالحسن، المعروف بالأخفش الاوسط، نحوي ،عالم باللغة والأدب ،سكن البصرة ،وأخذالعربية عن سيبوية، صنف كتبا منها (تفسيرمعاني القرآن)،و(شرح أبيات المعاني)،و(الاشتقاق)،و(معاني الشعر)،و (كتابالملوك)،و (القوافي)،توفيسنة (٢١٥هـ). انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ – ٥٩١، وشذرات الذهب ٢/ ٣٦،والأعلام ١٠١/٣، لخيرالدينا لزركلي ،دارالعلم للملايين - بيروت،ط١٥.

[٥٠] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢ – ٢٣، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك،للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ،دارالجيل – بيروت،ط٥، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

إذا عطفت على الاسم المركب مع (لا) ولم تكرر (لا) مع المعطوف نحو: (لا رجل وامرأة) جاز في المعطوف ما يجوز في النعت المفصول من الرفع والنصب وبهما روي:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرَوَانَ وَابْنِهِ .....

وامتنع الفتح لعدم (لا) التي يركب المعطوف معها، وحكاية الأخفش: (لا رجلَ وامرأةَ) بالفتح: شاذ"[٥١].

حيث نلاحظ هنا أن الشارحين اتفقا في معالجتهما لهذه المسألة اتفاقًا كبيرا؛ فذكرا أنه إذا عُطف على اسم (لا) المفرد دون تكرار (لا) مع المعطوف جاز في المعطوف الرفع والنصب، مستشهديْن على ذلك بنصب (ابنًا) ورفعه من قول الشاعر: (فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرَوَانَ وَابْنِهِ)، ذاهبيْن إلى عدم جواز فتح المعطوف في هذه المسألة استشهادًا بحكاية الأخفش: (لا رجلَ وامرأةَ) - بالفتح-؛ لأنها عندهما شاذة فلا يُقاس عليها، ومع هذا التشابه بينهما إلا أننا نلاحظ أن ابن هشام شرح بيت الألفية دون أن يورده بينما أورده ابن القيم أولا.

ولنأخذ مثالا آخرًا من باب التعجب؛ حيث يقول ابن هشام في الحديث عن حكم فعليْ التعجب في (ما أَفْعل)، و(أَفْعِل به) من حيث التصرف: "مسألة:

وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف؛ فالأول نظير (تبارك)، و(عسى)، و(ليس)، والثاني نظير (هب) بمعنى (اعتقد)، و(تعلم) بمعنى (اعلم).

وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع"[٥٢].

ويقول ابن القيم في ذات الموضع:

"وَفِي كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْم حُتِمَا

كل من فعلي التعجب ممنوع التصرف فالأول في الماضي كـ (تبارك)، و(عسى)، والثاني في الأمر كـ (تعلم) بمعنى: (اعلم).

وقيل إن علة جمودهما تضمنها معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب"[٥٣].

حيث نلاحظ التشابه الشديد بين هذين النصين؛ فالشارحان قد ذكرا نفس المعلومات تقريبًا، وهذا التشابه هو الغالب على شرحي ابن هشام وابن القيم؛ فما سر هذا التشابه الكبير بين

---

[٥١] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٧، لإبراهيم بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد عوض السهلي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٠ – ٢٠٠٩م.

[٥٢] أوضح المسالك ٣/ ٢٦٢.

[٥٣] إرشاد السالك ١/ ٦٩٢.

الشرحين؟!، وما العلاقة بينهما؟! هل يرجع هذا الاتفاق بينهما إلى أن صاحبيهما قد أخذا عن عالم واحد؟![٥٤]، أم أن أحدهما قد اطّلع على كتاب الآخر ونقل منه دون أن يصرّح بذلك؟!.

يرى البحث أن الاحتمال الأول غير قائم للأسباب الآتية:

أولا: عند مراجعة أسماء العلماء الذين أخذ عنهم الشارحان لم أجدهما قد اتفقا في الأخذ عن عالم واحد، يقويه أن ابن هشام عاش في مصر بينما عاش ابن القيم في بلاد الشام[٥٥].

ثانيا: التشابه الشديد بين نصوص الكتابين في مواضع كثيرة جدا والذي يصل في بعض الأحيان إلى التطابق التام مما يقوّي الاحتمال الثاني.

ثالثا: بمقارنة نصوص الكتابين وقف البحث على بعض المواضع التي تثبت - بما لا يدع مجالا للشك- أن ابن القيم قد اطّلع على شرح ابن هشام، ونقل عنه دون أن يصرّح بذلك ولو لمرة واحدة، تتجلى هذه المواضع حين نجد ابن القيم ينقل عن ابن هشام عبارة ما أو رأيًا ما انفرد به ابن هشام ولم يُسبق إليه.

- **ثانيا: أدلة نقل ابن القيم عن ابن هشام**:

تتمثل هذه الأدلة فيما يلي:

١- في باب النكرة والمعرفة يقول ابن هشام شارحا قول ابن مالك

وَمِنْ ضَمِيْرِ الْرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تُشْكرُ

"ويختص الاستتار بضمير الرفع.

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ...، وإلى مستتر جوازا، وهو: ما يخلفه ذلك ...، تنبيه : هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش[٥٦] وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو (زيد قام) واجب، فإنه لا يقال (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كـ (أقوم)، وإلى ما يرفعه وغيره كـ (قام)"[٥٧].

وفي شرح ذات البيت اعترض ابن القيم على كلام ابن هشام دون أن يصرّح باسمه؛ حيث يقول: "ينقسم ضمير الرفع إلى بارز ومستتر، ثم المستتر منه إلى جائز الاستتار وهو: ما يصح

---

[٥٤] ذهب الباحث السيد علي أحمد سليم إلى أن التشابه بين شرح جمل الجرجاني لابن الخباز، والإنصاف لأبي البركات الأنباري يرجع إلى ما كان بينهما من الاحتكاك والمعاصرة، وتلمذتهما لابن الشجري في النحو، وجلوسهما في حلقات علم واحد؛ قال: "وهذا الاحتمالأولى من الذهاب إلى أن أحدهما نقل عن الأخر"، انظر: شرح جمل الجرجاني بين ابن الخشاب والخوارزمي؛ دراسة منهجية موازنة ص٤٩٠ - ٤٩٧، إعداد الباحث: السيدعلي أحمد سليم، دكتوراه، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر، أسيوط.

[٥٥] يُنظر: الدرر الكامنة ٣/ ٩٣، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨.

[٥٦] هو يعيش بن على بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي بن المفضل، أبو البقاء موفق الدين، الأندلسي الأصل، الموصلي، ثم الحلبي المولد والمنشأ، كان فاضلا من كبار أئمة اللغة، ماهرا في النحو والتصريف، له تصانيف مشهورة منها: (شرح المفصل)، و(شرح الملوكي لابن جني)، توفي (سنة ٦٤٣هـ)، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ – ٣٥٢، والأعلام ٨/ ٢٠٦.

[٥٧] أوضح المسالك ١/ ٨٧ - ٨٨.

أن يقع في محله اسم ظاهر، وبهذا يتبين فساد قول من قال: الاستتار في نحو (زيد قائم) واجب لعدم صحة إبرازه؛ فإن إسناده إلى الظاهر ممكن نحو: (زيد قائم غلامه)، ويسند إلى الضمير أيضا نحو: (زيد ما قام إلا هو)، وإلى واجب الاستتار وإليه أشار المصنف بالأفعال الأربعة..."[٥٨].

فنجد ابن القيم هنا يدفع رأي ابن هشام السابق، والذي لم أجد أحدا – على طول بحث- ذكره قبل ابن هشام، ومن ذكره بعد ابن هشام نسبه إليه كما فعل الأشموني[٥٩] والصبّان[٦٠] والخضري[٦٢٦١]، مما يؤكد أن ابن القيم كان مطلعا على شرح ابن هشام متتبعا آراءه يقبل ما يراه صحيحًا ويرفض ما يراه فاسدًا.

ملحوظة: حاول كل من الصبان والخضري دفع الإشكال الذي أورده ابن هشام بما ذكره الشهاب القاسمي؛ يقول الصبان: "(قوله[٦٣]: وفيه نظر) قال سم: حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض، وإنما يرد لو فسر بما يجوز إبرازه على الفاعلية، ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك، لا وجوب استتار الضمير المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه؛ إذ ليس لنا ضمير مستتر يجوز بروزه، فقول الموضح (إذ الاستتار إلخ) إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح، على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه. ا. هـ. مع بعض تلخيص"[٦٤].

---

[٥٨] إرشاد السالك ١/ ١٤٣ – ١٤٤.

[٥٩] هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني نسبة إلى (أشمون) بمصر، نحوي، فرضي، منطقي، ناظم ، من فقهاء الشافعية، له من التصانيف: (شرح ألفية ابن مالك) في النحو، و (نظم المنهاج) في الفقه، وشرحه، و(نظم جمع الجوامع) توفي سنة (٩٠٠هـ)، وقيل (٩١٨هـ)، انظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ١/ ٢٨٥،لنجم الدين محمد بن محمد الغزي،دارالكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، والأعلام ٥/ ١٠.

[٦٠] هومحمد بن علي الصبان، أبو العرفان؛ عالم بالعربية والأدب، مصري، مولده ووفاته بالقاهرة، له مصنفات منها: (الكافية الشافية في علمي العروض والقافية) منظومة، و(حاشية على شرح الأشموني على الألفية)، و(حاشية على شرح الملوي على السلم) في المنطق، توفي (سنة ١٢٠٦هـ)، انظر: الأعلام ٦/ ٢٩٧، ومعجم المؤلفين ٣/ ٥١٦،لعمر بن رضابن محمد راغب بن عبد الغني كحالة ،مؤسسة الرسالة– بيوت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

[٦١] هو محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعيّ، عالم بالعربية، مولده ووفاته في دمياط بمصر، دخل الأزهر، ثم مرض وصمّت أذناه، فعاد إلى بلده، واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، توفي سنة (١٢٨٧ هـ)، انظر: الأعلام ١٠٠/٧، ومعجم المؤلفين ٣/ ٧١٨.

[٦٢] انظر: شرح الأشموني على الألفية ١/ ١٢٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩٣، لمحمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طهعبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية – القاهرة،وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/ ٩٩، لمحمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيوت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

[٦٣] يقصد ابن هشام.

[٦٤] حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩٣، وانظر قوله في حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٩٩.

وأود هنا أن أختتم هذا الموضع بتصحيح معلومة ذكرها الدكتور محمد عوض السهلي محقق شرح ابن القيم؛ حيث فسّر (سم) في قول الصبان السابق بأنه ابن أم قاسم المرادي[٦٥]، والصحيح ما ذكره الدكتور زياد محمد أبو سمور – بالأدلة المقنعة- في دراسته على حاشية الصبّان من أن الصبّان عندما يطلق (سم) فإنما يريد به شهاب الدين أحمد بن قاسم العبّادي[٦٦]؛ يقول الدكتور زياد: "ومن خلال تتبعي لمواضع ذكر (سم) في الحاشية، وقعت على بعض الأدلة والمفاتيح التي كان من شأنها الكشف عن هوية صاحب هذا الرمز، ألا هو (ابن قاسم العبادي) المتوفى سنة (٩٩٤هـ)، ويمكن أن نجمل هذه الأدلة التي أدت إلى هذه النتيجة بما يلي:

- أورد الصبان أن (سم) له كتاب اسمه (الآيات البينات)[٦٧]، وفي موضع آخر قال: (وابن قاسم في آياته)[٦٨]، وبالرجوع إلى كتب التراجم اتضح أن هذا الكتاب هو أحد مؤلفات ابن قاسم العبادي[٦٩].
- ذكر الصبان – أيضا – أن (سم) له حاشية على ابن الناظم[٧٠].
- كذلك ذكر الصبان في موضعين أن (سم) له كتاب النكت[٧١]"[٧٢].

غير أن الموضعين الأخيرين اللذين أحال إليهما الدكتور زياد نسب فيهما الصبان كتاب النكت لابن قاسم العبادي، وليس إلى (سم) كما ذكر الدكتور زياد، وعليه فلا يُعد ذلك دليلا على أن المقصود بـ (سم) هو ابن قاسم العبادي، غير أنني وجدت موضعًا واحدًا ذكر فيه الصبان أن (سم) له كتاب النكت[٧٣]، مما يؤكد صحة ما ذهب إليه الدكتور زياد.

ويرى البحث أن ثمة أدلة أخرى تؤكد أن المقصود بـ (سم) هو ابن قاسم العبادي، منها:

---

[٦٥] انظر: هوامش إرشاد السالك ١/ ١٤٣ – ١٤٤، وابن أم قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، أبو محمد بدرالدين، المصري المولد المغربي المحتد النحوي اللغوي الفقيه المالكي البارع في فنون من العلم، أخذ النحو والعربية عن جماعة منهم أبو حيان، له من التصانيف: (شرح التسهيل)، و(شرح الألفية)، و(الجنى الداني في حروف المعاني)، شرح الشاطبية في القراءات، تفسير القرآن، وغيرها، توفي يوم عيد الفطر سنة (٧٤٩هـ). انظر: شذرات الذهب ٦/ ١٦٠ - ١٦١، الدرر الكامنة ٢/ ١٣٨ – ١٤٠.

[٦٦] هو أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي ثم المصري الشافعيّ الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر، له حاشية (الآيات البينات) على شرح جمع الجوامع، و(حاشية على شرح ألفية ابن مالك)، و(شرح الورقات لإمام الحرمين)، توفي (سنة ٩٩٢هـ)، انظر: الكواكب السائرة ٣/ ١١١، والأعلام ١/ ١٩٨ – ١٩٩، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٣٠.

[٦٧] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢١٧، ٢٢٣، ٣/ ١٣٧.

[٦٨] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٦٢.

[٦٩] انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٥٩٦، ،لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة،دارالكتب العلمية ،بيروت ١٤١٣ – ١٩٩٢، وشذرات الذهب ٨/ ٤٣٤، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٣٠، والأعلام ١/ ١٩٨، والكواكب السائرة ٣/ ١١١.

[٧٠] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٢٤، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا - القاهرة، ٢٠٠٢م، وكشف الظنون ١/ ١٥٢، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٣٠، ونشأة النحو ص٣٠٤.

[٧١] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٢٩، ٩٥، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون٣/ ٤٢٣، لإسماعيل باشا بن محمد أمين ،دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤١٣ – ١٩٩٢،ومعجم المؤلفين ١/ ٢٣٠.

[٧٢] دراسة في حاشية الصبان ص٥٠٨، إعداد/ زياد محمد أبو سمور، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٠٨م، وأصل هذا البحث رسالة دكتوراه بعنوان "الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني"، إعداد الباحث نفسه، إشراف/ أ.د. يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٩م.

[٧٣] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٨٩.

- كثيرا ما نجد الصبان يذكر رأيا لـ (سم)، ويورد العليمي[٧٤] الرأي نفسه منسوبًا إلى شهاب الدين بن قاسم العبادي[٧٥].
- نجد الصبان في غير موضع ينقل بعض آراء (سم) من كتابات تلميذه شهاب الدين الشنواني[٧٦] مستخدمًا في ذلك عبارات من نحو: (ورأيت بخط الشنواني عن سم كذا)[٧٧]، وقد ذكرت كتب التراجم أن الشنواني أخذ العلم عن ابن قاسم العبادي[٧٨].

٢- الموضع الثاني من المواضع التي تثبت صحة ما ذهب إليه البحث هو قول ابن القيم في الحديث عن أوزان ألف التأنيث المقصورة شارحًا قول ابن مالك:

وَأَلِفُ الْتَّأْنِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدَ نَحْوُ أَنْثَى الْغُرِّ
وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأوْلَى يُبْدِيْهِ وَزْنُ (أرَبَى) وَ(الْطُّولَى)

"الأول [من أوزان المقصورة]: (فُعَلَى) كـ (أُرَبَى)، وهو من أسماء الداهية، وقد أُنكر على المصنف عدها في المشهورات ....."[٧٩].

المقصود بقوله: (وقد أُنكر على المصنف .....) هو ابن هشام؛ حيث لم أجد من النحاة – حتى عصر ابن القيم- من صرح بهذا الإنكار سوى ابن هشام في أوضحه؛ حيث يقول في ذات الموضع: "فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر:

أحدها : (فُعَلى) - بضم الأول وفتح الثاني – كـ (أُرَبى) للداهية، و(أُدَمى) و(شُعَبى)، لموضعين ...، و(جُنَفى) لموضع، و(جُعَبى) لعظام النمل.

وقد تبين أن عد الناظم لـ (فُعَلى) في الأوزان المشهورة مُشكل ..."[٨٠].

---

[٧٤] هو ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عليم الحمصي، الشهير بالعليمي: شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر، له حواش كثيرة، منها (حاشية على ألفية ابن مالك)، و(حاشية على التصريح شرح التوضيح) في النحو، و(حاشية على متن القطر وشرحه للفاكهي) ، وغيرها ، توفي سنة (١٠٦١هـ)، انظر الأعلام: ٨/ ١٣٠، ومعجم المؤافين ٤/ ٨١.

[٧٥] انظر: (حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٢٢٨، حاشية الشيخ ياسين العليمي على الألفية ٢/ ٤٣٢)،و(حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٣٣، حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ١/)٢٠٤، و(حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٥٧ – ١٥٨، حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٢/ ٤٤٧)، و(حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٣٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ٣/ ٣١٣)، وغيرها، وقد نجد العليمي ينسب رأي (سم) الذي ذكره الصبان إلى ناصر الدين اللقاني شيخ ابن قاسم العبادي، مما يوحي بأن (سم) – الذي هو ابن قاسم العبادي- قد أخذه عن شيخه، انظر:حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٩٣، وحاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح ١/ ٣٤٢.

[٧٦] هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني؛ إمام أهل عصره في النحو، تونسيّ الأصل، ولد في شنوان بالمنوفية ، وتعلم في القاهرة، وبها وفاته، له كتب كلها شروح وحواش علي (الأجرومية) و (الشذور) و (القطر) و(أوضح المسالك) وغيرها، توفي (سنة ١٠١٩هـ)، انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١/ ٧٩ - ٨٠، لمحمد أمين المحبي، ط حجرية، والأعلام ٢/ ٦٢ – ٦٣.

[٧٧] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٢٦٥، ٣٤٣، ٢/ ٣٨.

[٧٨] انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١/ ٧٩، لمحمد أمين المحبي، ط حجرية، ونشأة النحو ص ٣٠٤.

[٧٩] إرشاد السالك ٢/ ١٠٨٧.

[٨٠] أوضح المسالك ٤/ ٢٨٩.

٣- بقي موضع ثالث يُحتمل أن يُعد دليلًا آخرًا على ما ذكرناه؛ ففي باب (أعلم وأرى) يقول ابن هشام شارحا قول ابن مالك

وَإِن تَعَدَّيَــا لِوَاحِدٍ بِـلاَ هَمْـزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّـلاَ

وَالْثَانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِه فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَا

"قال ابن مالك: وإذا كانت (أرى) و(أعلم) منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنين نحو (مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ)[٨١]، وحكمهما حكم مفعولي (كسا) في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق.

قيل: وفيه نظر في موضعين: أحدهما أن (علم) بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة.

والثاني: أن (أرى) البصرية سمع تعليقها بالاستفهام، نحو **(رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ)**[٨٢].

وقد يُجاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو (ألبست زيدًا جبة)، وبادعاء أن الرؤية هنا علمية"[٨٣].

ويقول ابن القيم في ذات الموضع: "إذا دخلت همزة النقل على (علم) المتعدي إلى واحد لكونه بمعني (عرف)، وعلى (رأى) المتعدي إلى واحد – أيضا- لكونه من رؤية البصر أو من الرأي، تعديا إلى اثنين كقوله: (مِّنۢ بَعۡدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَۚ)[٨٤]، ولا أحفظ له شاهدا في (علم) مع أن بعضهم قد أنكر نقلها بالهمزة، وذكر أنها إنما تنقل بالتضعيف ...."[٨٥].

قال محقق شرح ابن القيم معلقًا: "لم أعثر على من صرّح بإنكار تعدية (أعلم)[٨٦]، بمعنى (عرف) بالهمزة إلا قول ابن هشام: (إنما حفظ نقلها بالتضعيف)"[٨٧].

والحق أنه كان من الممكن أن نعد ذلك دليلًا قاطعًا على أن مراد ابن القيم بـ (بعضهم) هو ابن هشام لولا ما جاء في شرح المرادي من أن بعض النحويين لم يحفظوا نقل (علم) العرفانية إلا بالتضعيف[٨٨]، فلم يكن ابن هشام هو الوحيد الذي صرّح بإنكار تعدية (أعلم)، بمعنى (عرف) بالهمزة؛ لذا نقول أنه ربما كان مراد ابن القيم بـ (بعضهم) هو ابن هشام مما قد يدل على تأثره به.

---

[٨١] من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران.

[٨٢] من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

[٨٣] أوضح المسالك ٢/ ٨٣.

[٨٤] من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران.

[٨٥] إرشاد السالك ١/ ٣٥٩ – ٣٦٠.

[٨٦] الصواب أن يقال في هذا الموضع: تعدية (علم)، وليس (أعلم)، ولعلها وقعت سهوا من المحقق.

[٨٧] إرشاد السالك ١/ ٣٥٩.

[٨٨] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٥٧٢،لابنأمقاسمالمرادي،تحقيق: الدكتورعبدالرحمن علي سليمان،دارالفكرالعربي – القاهرة،ط١، ١٤٢٢ – ٢٠٠١.

يتبين لنا مما سبق أن التشابه الشديد بين نصوص الكتابين يرجع إلى أن ابن القيم قد اطّلع - بشكل أو بآخر[٨٩]- على شرح ابن هشام ونقل عنه دون أن يصرّح بذلك، فما شكل هذه النقول؟، هل كان ابن القيم ينقل كلام ابن هشام كما هو دون أن يغيّر فيه؟، أم كان ينقله مع الزيادة عليه، أو الحذف منه، أو تغيير ترتيبه وما إلى ذلك؟.

- **ثالثا: نُقُول ابن القيم عن ابن هشام:**

يرى البحث أن نُقُول ابن القيم عن ابن هشام قد اتخذت أشكالا مختلفة، نوضحها فيما يلي:

١- النقل مع تغيير طفيف في أسلوب العرض: أحيانًا نجد ابن القيم ينقل كلام ابن هشام كما هو دون تغيير ترتيبه، أو زيادة، أو نقصان؛ منذلك ما نجده في باب العدد؛ حيث يقول ابن هشام في الحديث عن إضافة الأعداد المركبة: "فصل:

ويجوز في العدد المركب - غير (اثني عشر)، و(اثنتي عشرة)- أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز، نحو (هذه أحد عشر زيد).

ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين.

وحكى سيبويه[٩٠] الإعراب في آخر الثاني كما في (بعلبك)، وقال: هي لغة رديئة.

وحكى الكوفيون وجها ثالثا، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في (عبد الله)، نحو (ما فعلت خمسة عشرك).

وأجازوا أيضا هذا الوجه دون إضافة استدلالًا بقوله:

كُلِفَ من عَنائِه وشِقْوتِه بنتَ ثمانِي عَشْرَةٍ من حُجتِه[٩١]"[٩٢].

ويقول ابن القيم في ذات الموضع:

---

[٨٩]لم يقف البحث على الكيفية التي اطّلع بها ابن القيم على شرح ابن هشام، خاصة أن ابن القيم عاش في الشام، بينما عاش ابن هشام في مصر، ولم تذكر المصادر أن أحدهما قد سافر إلى بلد الآخر، ولكن ربما يكون ابن القيم قد اطلع على شرح ابن هشام عن طريق أحد معاصريه الذين قدموا من مصر إلى بلاد الشام، أو شيء من هذا القبيل.

[٩٠] هو عمرو بن عثمان بن قنبر؛ إمام البصريين سيبويه، أبو بشر، ويقال أبو الحسن، كان أصله من البيضاء من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، أول من بسط علم النحو، فكان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، صنف كتابه المسمى (كتاب سيبويه) في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، وجميع كتب النحاة عيال عليه، واختلف في سنة وفاته وأين توفي. انظر: بغية الوعاة ٢٢٩/٢، والأعلام ٥/ ٨١.

[٩١] هذا بيت من الرجز، لنفيع بن طارق، وبعضهم لم يذكر له قائلا.

ورواه في خزانة الأدب (علق) موضع (كلف).

والشاهد منه قوله: (ثماني عشر)؛ حيث أضاف صدر العدد المركب إلى عجزه، والعدد المركب غير مضاف إلي مستحقه، وهذا جائز عند الكوفيين، لأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة، فجاز إضافته إلى ما بعده،والبصريون لا يرون جوازه، وذلك لأن الاسمين صارا اسما واحدا، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك لا يجوز ها هنا.

ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤، ٢٤٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٦،لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق الأستاذين: علي محمد معوض،عادل أحمد عبد الموجود ،دارالكتب العلمية ،بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، وتوضيح المقاصد ٤/ ١٣٣٠، وشرح الأشموني ٤/ ١٤٠، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥/ ٣٠٩، لجلال الدين السيوطي ،تحقيق:الدكتور عبد العالس الممكرم، مؤسسةالرسالة – القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م،وشرح التصريح ٤/ ٢٧٤ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٦/ ٤٣٠- ٤٣٢، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ومعجم شواهد العربية ص٥٨٣.

[٩٢]أوضح المسالك ٤/ ٢٥٨– ٢٥٩.

"وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَى البِنَا وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

تختص الأعداد المركبة بغير إضافة بجواز إضافتها إلى مستحق المعدود، ثم فيها لغتان؛ أشهرهما بقاء البناء، نحو: (مررت بأَحَدَ عَشَرَ زيدٍ)، وجعل أكثر البصريين هذا واجبًا.

واللغة الثانية حكاها سيبويه وهو إعراب العجز بما يقتضيه العامل مع بقاء فتح الصدر، كما يفعل ذلك بـ (بعبلك) فتقول: (هؤلاء أَحَدَ عشرُ زيدٍ)، و(رأيت أَحَدَ عَشَرَ زَيدٍ)، و(مررت بأَحَدَ عَشَرِ زيدٍ) – تجره بالكسرة لفقد العلمية المقتضية مع التركيب منع صرف (بعلبك)، قال سيبويه: وهي لغة رديئة.

وحكى الكوفيون فيها لغة ثالثة، وهي إضافة الصدر إلى العجز، معربًا بما يقتضيه العامل، ثم إضافة العجز مجرورًا إلى مستحق المعدود، فتقول: (هذه أُحُدُ عَشَرِك)، و(رأيت أَحَدَ عَشَرِكَ)، و(مررت بأَحَدِ عَشَرِك)، ولم يخصوا هذه اللغة بحال الإضافة، بل أجازوا إضافة صدر المركب من العدد إلى عجزه مطلقًا، مستدلين بقوله:

كُلِّفَ من عَنائِه وشِقْوتِه بنتَ ثمانِي عَشْرَةٍ من حُجتِه"[٩٣].

٢-النقل مع تغيير ترتيب الكلام: أحيانًا نجد ابن القيم ينقل كلام ابن هشام كما هو مع تغيير ترتيبه بتقديم بعض المواضع وتأخير بعضها؛ من ذلك ما نجده في باب النكرة والمعرفة؛ حيث اتفق الشارحان تمامًا في حديثهما عن الضمير البارز: المتصل والمنفصل، وما يتعلق بهما من أحكام وأقسام، ولم يختلفا إلا في ترتيب المعلومات التي ذكراها[٩٤].

ومثل ذلك ما نجده في باب المفعول المطلق؛ حيث نقل ابن القيم ما ذكره ابن هشام في الحديث عمّا ينوب عن المفعول المطلق، ولم يختلف عنه إلا في تقديم بعض المواضع وتأخير بعضها[٩٥].

٣-النقل مع التغيير بالاختلاف: قد يكون نقل ابن القيم كلام ابن هشام كما هو مع الاختلاف معه في رأي ما؛ نجد ذلك – مثلا- في باب البدل؛ حيث نقل كل ما ذكره ابن هشام فيما يتعلق بأنواع البدل الأربعة: (البدل المطابق، وبدل الجزء من كله، وبدل الاشتمال، والبدل المباين)، غير أن ابن القيم خالف ابن هشام في نقطتين:

---

[٩٣] إرشاد السالك ٢/ ١٠٥٢ – ١٠٥٤، وانظر أمثلة أخرى: (أوضح المسالك ١/ ١٤٧ – ١٥٠، إرشاد السالك ١/ ١٨٠ – ١٨٢)، و(أوضح المسالك ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧، السالك ١/ ٣٠٩ – ٣١٠)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢٧٠ – ٢٧٢، إرشاد السالك ١/ ٤٨٠ – ٤٨١)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢٣٧ – ٢٣٩، وإرشاد السالك ١/ ٤٥٦ – ٤٥٩)، و(أوضح المسالك ٣/ ٣٤٦– ٣٤٩، وإرشاد السالك ١/ ٧٦٠ – ٧٦٢)، وغيرهم.

[٩٤] انظر: أوضح المسالك ١/ ٨٣ – ٨٦، وإرشاد السالك ١/ ١٣٨ – ١٤٠.

[٩٥] أوضح المسالك ٢/ ٢١٣، وإرشاد السالك ١/ ٤٣٨ - ٤٤٠، وانظر أيضا: (أوضح المسالك ١/ ٢٩ - ٣٣، وإرشاد السالك ١/ ١٠٦ – ١١٠)، و(أوضح المسالك ١/ ٧٤ - ٧٥، وإرشاد السالك ١/ ١٣١)، و(أوضح المسالك ١/ ١٣٢ – ١٣٣، وإرشاد السالك ١/ ١٦٦ – ١٦٧).

الأولى: أنه جعل المشتمِل في بدل الاشتمال هو المبدل منه، بينما جعله ابن هشام العامل في المبدل منه.

الثانية: أن ابن هشام جعل البدل المباين ثلاثة أقسام: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب؛ بينما جعله ابن القيم قسمين: بدل الغلط، وبدل الإضراب[٩٦]؛ معلّلا لذلك بقوله: "ثمّ بدل الغلط بعضهم يُطلق عليه بدل النسيان، وبعضهم يُفرّق بينهما فيجعل بدل النسيان قسمًا سادسًا، ويُفرق بينه وبين الغلط بأن الغلط ما سبق إليه اللسان ولم يُقصد، والنسيان: ما قُصِد ذكره إلا أنه تبيّن له بعد ذلك فساد ذكره؛ فالنسيان متعلق بالقلب والغلط باللسان، لكن إذا سُلّم هذا عُسِر الفرق بين بدل النسيان وبين بدل الاضراب"[٩٧].

٤- **النقل مع الزيادة؛** أحيانًا نجد ابن القيم ينقل كلام ابن هشام في مسألة ما، مع الزيادة عليه بما يوافق رأي ابن هشام؛ كأن يزيد في عدد الأمثلة والشواهد المستشهد بها، أو يزيد بيان حكم في المسألة لم يتعرض له ابن هشام، وقد تكون الزيادة بنسبة الآراء التي ذكرها ابن هشام دون نسبة؛ فمن ذلك ما نجده في باب التعجب في الحديث عن حكم تقدم معمول فعليْ التعجب عليهما؛ حيث يقول ابن هشام: "مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور لا تقول: (ما زيدا أحسن)، ولا (بزيد أحسن)، وإن قيل إن (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن – ياعبد الله - زيدا)، ولا (أحسن - لولا بخله- بزيد).

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقولهم (ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب)، وقوله:

..... وَأَحْرِ - إِذَا حَالَتْ- بِأَنْ أَتَحَوَّلَا[٩٨]"[٩٩].

ويقول ابن القيم في ذات المسألة:

"وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الزَمَا

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أو بِحَرْفِ جَرّ مُسْتَعْمَلٌ وَالخُلفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

---

[٩٦] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠١ – ٤٠٣، وإرشاد السالك ٢/ ٨٠٠ – ٨٠٣.

[٩٧] إرشاد السالك ٢/ ٨٠٢ – ٨٠٣، وانظر مثال آخر: (أوضح المسالك ٣/ ٢٤٩، وإرشاد السالك ١/ ٦٨٤ – ٦٨٥).

[٩٨] هذا عجز بيت من الطويل، لأوس بن حجر، والبيت بتمامه:

أُقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَحْرِ –إِذَا حَالَتْ- بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

و(حالت) أي: تغيرت، و(دار الحزم): أراد المكان الذي تعتبر فيه الإقامة حزما.

يقول: إنه يقيم ما كانت الإقامة خيرا، وإذا تغيرت الأحوال وأصبح الخير في الانتقال فإنه يتحول إلى غير ذلك المكان، انظر: عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٣/ ٢٦٣ – ٢٦٤.

والشاهد منه قوله: (وأحر –إ ذا حالت- بأن أتحولا)؛ حيث فصل بالظرف ومدخوله وهو (إذا حالت) بين فعل التعجب وبين معموله، وهذا عند القائلين بجواز الفصل بين فعل التعجب وبين معموله.

يُنظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩١، والتصريح ٣/ ٣٠٣، وإرشاد السالك ١/ ٦٩٨، وشرح الأشموني ٣/ ٤٣، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٤.

[٩٩] أوضح المسالك ٣/ ٢٦٣.

قد تقدم أن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلذلك لا يتصرف في معموله فلا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول: (ما زيدا أحسن)، و(لا بزيد أحسن)، ووصله به لازم فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور؛ فلا يقال (ما أحسن - لولا البخل – زيدا)، ولا (أحسن – يا أخي - بزيد).

وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمستعمل، فمن كلامهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق)، و(ما أقبح به أن يكذب)، ومنه:

..... **وَأَحْرِ - إِذَا حَالَتْ- بِأَنْ أَتَحَوَّلَا**

وقوله:

..... **وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا**[١٠٠]

ولذلك صحح المصنف جوازه موافقة للفراء[١٠١] والفارسي[١٠٢] مع مخالفة أكثر البصريين.

واعلم أن محل الخلاف ما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور معمولين لفعل التعجب فإن كانا متعلقين بمعمول الفعل امتنع الفصل بهما اتفاقا؛ فلا يقال: (ما أحسن في المسجد اعتكافك) ولا (أحسن عند زيد بجلوسك)"[١٠٣].

حيث نجد ابن القيم هنا ينقل كلام ابن هشام مع زيادة شاهد شعري آخر في الاستشهاد، وذكر بعض أصحاب المذهبين المذكورين في المسألة، مع التنبيه على حكم الفصل بظرف أو جار ومجرور متعلقين بمعمول فعل التعجب.

٥- **النقل مع الحذف؛** مثال ذلك ما نجده في باب (لا) النافية للجنس؛ حيث يقول ابن هشام في الحديث عن دخول همزة الاستفهام على (لا):

"فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم، ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما كقوله:

---

[١٠٠] هذا عجز بيت من الطويل، للصحابي العباس بن مرداس، والبيت بتمامه:

وَقَالَ نَبِي الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

والشاهد منه قوله: (وأحبب إلينا أن تكون المقدما)؛ حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور فدلّ على الجواز=

= يُنظر البيت في: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٥٠، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، والهمع ٦/ ٢٨٧، ٥/ ٥٧، ٥/ ٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ٣٤، ومعجم شواهد العربية ص٤٢٩.

[١٠١] هويحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أبوزكريا المعروف بالفرّاء، إما مالكوفيين،وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، أخذ عن الكسائي، وهو منجلة أصحابه ، لهم صنفات كثيرة ومشهورة منها: (معاني القرآن)،و (المذكروالمؤنث)،و(اللغات)،و(الفاخر) في الأمثال ، توف سنة ٢٠٧ هـ في طريق مكة، وله ٦٧سنة ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، والأعلام ٨/ ١٤٥ – ١٤٦.

[١٠٢] هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ؛ الإمام أبوعلي الفارسي المشهور، واحدز مانه في علم العربية،ولد في فسا (من أعم الفارس)،وتجول في كثير من البلدان ، صنف كتبًا كثيرة، منها: (الإيضاح) في النحو،و(التكملة) في التصريف، ويقال إنه لم اعمل الإيضاح استقصره، وصنف التكملة، توفي ببغداد سنة (٣٧٧ هـ). انظر : بغية الوعاة ٤٩٦/١،والأعلام ١٧٩/٢.

[١٠٣] إرشاد السالك ١/ ٦٩٧ – ٦٩٨، وانظر أمثلة أخرى: (أوضح المسالك ١/ ١٣٤- ١٣٦، إرشاد السالك ١/ ١٦٨ – ١٧٤)، (أوضح المسالك ٢/ ١٦١ - ١٦٢، إرشاد السالك ١/ ٤٠٨ – ٤٠٩)، (أوضح المسالك ٤/ ٢٥ - ٢٦، إرشاد السالك ٢/ ٨٤١ – ٨٤٤)، (أوضح المسالك ١/ ١٣٤- ١٣٦، إرشاد السالك ١/ ٩١٨ – ٩١٩)، وغيرها.

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ..... [١٠٤]

وهو قليل، حتى توهم الشلوبين[١٠٥] أنه غير واقع، وتارة يراد بهما التوبيخ كقوله:

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ..... [١٠٦]

وهو الغالب، وتارة يراد بهما التمنى كقوله:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ..... [١٠٧]

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل[١٠٨] أن (ألا) هذه بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها، وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت.

وخالفهما المازني[١٠٩] والمبرد[١١٠]، ولا دليل لهما في البيت إذ لا يتعين كون (مستطاع) خبرا أو صفة، و(رجوعه) فاعلا؛ بل يجوز كون (مستطاع) خبرا مقدما، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرا، والجملة صفة ثانية.

وترد (ألا) للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (**أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِم**)[١١١] ،(**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ**

---

[١٠٤] هذا صدر بيت من البسيط، لقيس بن الملوح، والبيت بتمامه:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاقِي الذي لاقاه أمثالي

والشاهد منه قوله: (ألا اصطبار)؛ حيث دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية، لقصد الاستفهام عن النفي ولم تُحدث تغييرا في العمل.
ينظر البيت في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١/ ٨٣، ٤٤٥، لجمالالدينابنهشامالأنصاري،تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ،السلسلة التراثية،الكويت،ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م،والمساعد ١/ ٣٥٠، والهمع ٢/ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤، وديوانه ص١٧٨، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر – القاهرة، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٧.

[١٠٥] هوعمر بن محمد الأشبيلي الأزدي،أبوعلي الشلوبين،أي: الأبيض الأشقر بلغة الأندلس، إما معصره في العربية، وآخر أئمة هذاالنوع بالمشرق والمغرب ، أخذ عن ابن ملكون، وغيره، وأقر أن حوستين سنة ،فاشتهر وعلا صيته ، له تعليق على كتاب سيبويه، وكتاب آخر في النحو،سماه التوطئة، توفي سنة(٦٤٥هـ). انظر:بغيةالوعاة: ٢/ ٢٢٤،والأعلام: ٥/ ٦٢.

[١٠٦] هذا صدر بيت من البسيط، مجهول القائل، والبيت بتمامه:

أَلَا ارْعِوَاء لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعدَهُ هَرَمُ =

= والشاهد منه قوله: (ألا ارعواء)؛ حيث دخلت همزة الاستفهام على (لا النافية للجنس)، لإرادة الإنكار والتوبيخ، ولم يحدث تغييرا في العمل.
ينظر البيت في: المغني ١/ ٤٤٤، والمساعد ١/ ٣٥٠، والهمع ٢/ ٢٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣، وشرح التصريح ٢/ ١٧٥،ومعجم شواهد العربية ص ٤٥١.

[١٠٧] هذا صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، والبيت بتمامه:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَثْ يَدُ الغَفَلاتِ

و(يرأب): يصلح ويجبر، و(أَثْأَثْ) أفسدت و أخربت، انظر: عُدة السالك ٢/ ٢٦.
والشاهد منه قوله: (ألا عمر)؛ حيث دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية، فأحدثت معنى التمني مع بقاء عملها.
ينظر البيت في: المغني ١/ ٤٤٤، والمساعد ١/ ٣٥٠، والهمع ٢/ ٢٠٦، وشرح التصريح ٢/ ١٧٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٥، ومعجم شواهد العربية ص٩٠.

[١٠٨] هوالخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي الأزدي النحوي اللغوي الزاهد، أبوعبدالرحمن، صاحب علم العروض وضبط اللغة، لميكن بعد الصحابة أذكى ولا أجمع لعلم العربية منه، كان يحج عاما ويغزوعاما ،عفيف النفس لايقبل عطايا الملوك، ولايحب مصاحبتهم، له مؤلفات كثيرةمنها: كتاب العين في اللغة، وكتاب الجمل، والشواهد والعروض، توفي سنة(١٧٥هـ)،وقد نيّف على السبعين، انظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٥٧،وشذرات الذهب ١/ ٢٧٥، والأعلام٢/ ٣١٤.

[١٠٩] هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني ،أبو عثمان ،من مازن شيبان ،إما م في العربية ثقة واسع الرواية، لايناظره أحد إلاقطعه؛ لقدرته على الكلام، وهوبصريأخذعن أبي عبيدة والأصمعي، قيلفيه: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، له تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو، والتصريف، توفي سنة(٢٤٩هـ)بالبصرة، انظر:بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣،والأعلام ٢/ ٦٩.

[١١٠] هومحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبوالعباس، المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدبوالأخبار، مولده بالبصرة ووفاته ببغداد، من كتبه (الكامل)،و(المذكروالمؤنث)،و(المقتضب)،و(التعازيوالمراثي)،توفي سنة (٢٨٦ هـ). انظر: بغيةالوعاة ٢٦٩/١ ،والأعلام ١٤٤/٧.

[١١١] من الآية: ٦٢، من سورة يونس.

مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)[١١٢]، وعرضية وتحضيضية فتختصان بالفعلية نحو **(أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ)**[١١٣]، **(أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم)**[١١٤]"[١١٥].

ويقول ابن القيم في ذات الموضع:

"وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُوْنَ الاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم تغير عملها عما كان عليه قبل دخولها، سواء قصد الاستفهام عن النفي كقوله:

أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ .....

أو نقل إلى معنى التوبيخ نحو:

أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ .....

أو إلى معنى التمنى؛ كقوله:

أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ....."[١١٦].

نلاحظ أن ابن هشام ذكر معظم الأغراض التي تستخدم فيها (لا) مع همزة الاستفهام، حاكمًا عليها من حيث الكثرة والقلة، بالإضافة إلى مناقشته بعض آراء العلماء الخاصة بالشاهد الأخير وبيان الصحيح منها، بينما لم يذكر ابن القيم كل ذلك، بل اكتفى بذكر ثلاثة أغراض لـ (لا) مع همزة الاستفهام دون أن يبيّن حكمها من حيث الكثرة والقلة، ساكتًا عمّا دار بين العلماء حول الشاهد الأخير.

وبعد استقراء نقول ابن القيم عن ابن هشام، يرى البحث أن ابن القيم كان غالبًا ما ينقل كلام ابن هشام متصرفًا فيه بطريقتين من الطرق السابقة؛ إما بتغيير الترتيب مع الحذف منه[١١٧]، أو بتغيير الترتيب مع الزيادة عليه[١١٨]، أو بالزيادة والحذف دون تغيير في الترتيب[١١٩]، وقد ينقله متصرفًا فيه بالزيادة والحذف مع تغيير ترتيبه[١٢٠].

---

[١١٢] من الآية: ٨، من سورة هود.

[١١٣] من الآية: ٢٢، من سورة النور.

[١١٤] من الآية: ١٣، من سروة التوبة.

[١١٥] أوضح المسالك ٢/ ٢٤ – ٢٨.

[١١٦] إرشاد السالك ١/ ٣٢٧ – ٣٢٩، وانظر أمثلة أخرى: (أوضح المسالك ١/ ١٢ – ١٣، إرشاد السالك ١/ ٩٥ - ٩٦)، و(أوضح المسالك ١/ ١٢٢- ١٢٦، إرشاد السالك ١/ ١٦٠ – ١٦٦)، و(أوضح المسالك ١/ ١٥٧ - ١٦٣، إرشاد السالك ١/ ١٨٤ – ١٨٥)، (أوضح المسالك ١/ ٢٦٠ – ٢٦٦، إرشاد السالك ١/ ٢٥١ - ٢٥٣)، و(أوضح المسالك ١/ ٢١ - ٢٨، إرشاد السالك ١/ ٥٤٦ – ٥٤٩)، و(أوضح المسالك ٤/ ١٨ - ٢٢، إرشاد السالك ٢/ ٨٢٢ – ٨٢٥)، وغيرها.

[١١٧] انظر: (أوضح المسالك ، إرشاد السالك)، و(أوضح المسالك ١/ ٣٣٣ – ٣٤٤، إرشاد السالك ١/ ٢٨٨ - ٢٩٧)، و(أوضح المسالك ٢/ ١١٩- ١٣٥، إرشاد السالك ١/ ٣٨٤ – ٣٩١)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢١٦ - ٢٢٤، إرشاد السالك ١/ ٤٤٢ - ٤٤٧)، و(أوضح المسالك ٣/ ١٧٧ - ١٩٥، إرشاد السالك ١/ ٦٢٦– ٦٣٣)، و(أوضح المسالك ٣/ ٣٩٨ - ٤٠١، إرشاد السالك ٢/ ٧٩٩)، و(أوضح المسالك ٣/ ٤٠٤ - ٤٠٧، إرشاد السالك ٢/ ٨٠٣ – ٨٠٧)، وغيرها.

[١١٨] انظر: (أوضح المسالك ١/ ٥٢، إرشاد السالك ١/ ١٢١ – ١٢٣)، و(أوضح المسالك ٣/ ٥٣ - ٦٤، إرشاد السالك ١/ ٥٦١ - ٥٦٨)، و(أوضح المسالك ٤/ ٣٣ - ٣٥، إرشاد السالك ٢/ ٨٣٥ – ٨٤١).

كذلك يرى البحث أن نقول ابن القيم عن ابن هشام لم تقتصر على بعض المسائل والمواضع فقط كما هو الحال في النماذج السابقة، بل توسّعت أحيانا لتشمل الباب كله؛ حيث وجد البحث تشابهًا كبيرًا في بعض الأبواب عند كلا الشارحين – يصل إلى حد التطابق أحيانا-، نجد ذلك في باب المعرّف بالأداة[١٢١]، وباب المفعول معه[١٢٢]، وباب التعجب[١٢٣]، وباب إعراب الفعل[١٢٤]، وباب العدد[١٢٥]، وباب التأنيث[١٢٦]، وباب المقصور والممدود[١٢٧]، وباب التصريف[١٢٨].

وبذلك يمكن القول بأن شرح ابن هشام يُعد المصدر الأول الذي اعتمد عليه ابن القيم في تأليف شرحه.

وأختم كلامي هنا بالإشارة إلى أن مثل هذا التأثير والتأثر بين ابن هشام وابن القيم في شرحيهما على ألفية ابن مالك، نجده أيضا بين المرادي وابن هشام في كتابيهما: الجنى الداني ومغني اللبيب على الترتيب؛ حيث أثبت الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة أن ابن هشام "نقل الجنى الداني بنصّه وفصّه إلى كتابه المغني دون أن يشير ولو مرة واحدة إلى اسم الكتاب أو اسم مؤلفه"[١٢٩].

- **رابعًا: اختلاف ابن القيم مع ابن هشام:**

على الرغم من تأثر ابن القيم بابن هشام وأخذه عنه كثيرا، واتفاقه معه في أغلب الآراء، إلا أننا نجده أحيانا يخالف ابن هشام في بعض المسائل؛ حيث وقف البحث على إحدى وعشرين مسألة اختلف فيها رأي ابن القيم عمّا اختاره ابن هشام، هذه المسائل هي:

---

[١١٩] انظر: (أوضح المسالك ١/ ١٨٤، إرشاد السالك ١/ ٢٠٠ – ٢٠١)، و(أوضح المسالك ١/ ٢٣١ – ٢٣٨، إرشاد السالك ١/ ٢٣٤ - ٢٣٧)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٨، إرشاد السالك ١/ ٤٤٨ – ٤٥٢)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢٣٦، إرشاد السالك ١/ ٤٥٥ – ٤٥٦)، و(أوضح المسالك ٣/ ٢٥٠ – ٢٥٥، إرشاد السالك ٦/ ٦٨٦ - ٦٩٠).

[١٢٠] انظر: (أوضح المسالك ٢/ ٢١٦، إرشاد السالك ١/ ٤٤١)، و(أوضح المسالك ٢/ ٢٥٣ – ٢٧٥، إرشاد السالك ١/ ٤٧١ – ٤٨٤)، و(أوضح المسالك ٣/ ٣٨٦– ٣٧٦، إرشاد السالك ٢/ ٧٧٧ - ٧٧٨)، (أوضح المسالك ٤/ ٢٦٤– ٢٧٣، إرشاد السالك ٢/ ١٠٦٤ – ١٠٦٨).

[١٢١] انظر: أوضح المسالك ١/ ١٧٩ - ١٨٤، إرشاد السالك ١/ ١٩٥ - ٢٠١.

[١٢٢] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٩، إرشاد السالك ١/ ٤٦٢ - ٤٦٩.

[١٢٣] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٥٠ - ٢٧٠، إرشاد السالك ١/ ٦٨٦ - ٦٩٩.

[١٢٤] انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٤١ - ٢٢١، إرشاد السالك ٢/ ٩٥٠ - ١٠١٤.

[١٢٥] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٤٢ - ٢٦٤، إرشاد السالك ٢/ ١٠٣٧ - ١٠٦٢.

[١٢٦] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٦ - ٢٩٢، إرشاد السالك ٢/ ١٠٧٩ - ١٠٩٥.

[١٢٧] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٩٢ - ٢٩٧، إرشاد السالك ٢/ ١٠٩٦ - ١١٠٥.

[١٢٨] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٦٠ - ٣٧٠، إرشاد السالك ٢/ ١٢٣٥ - ١٢٦١.

[١٢٩] دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٩٦، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة.

١- اختلف الشارحان في حكم الترتيب بين اللقب والكنية عند اجتماعهما؛ فذهب ابن هشام إلى أنه لا ترتيب بينهما، فيجوز تقديم الكنية على اللقب أو العكس[١٣٠]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية[١٣١].

٢- اختلف الشارحان في حكم الاسم واللقب إذا كانا مفردين؛ حيث أوجب ابن القيم فيهما إضافة الاسم إلى اللقب[١٣٢]، بينما لم يوجبه ابن هشام وأجاز أوجهًا أخرى[١٣٣].

٣- ذهب ابن هشام إلى أنه لا بد في الوصف الواقع مبتدأ أن يعتمد على نفي أو استفهام[١٣٤]، بينما ذهب ابن القيم - متابعا رأي ابن مالك- إلى أنه قد يأتي الوصف الواقع مبتدأ غير معتمد على نفي أو استفهام حاكمًا عليه بالقلة[١٣٥].

٤- اختلف الشارحان في حكم حذف لام مضارع (كان) المجزوم بالسكون إذا وليه ساكن؛ فمنعه ابن هشام[١٣٦]،بينما ذهب ابن القيم إلى القول بالجواز على قلة[١٣٧].

٥- اختلف الشارحان في حكم اقتران خبر (أوشك) بـ (أن)؛ فذهب ابن هشام – موافقا لابن مالك في ألفيته- إلى أن الغالب اقترانه بـ (أن)، وتجرّده منها قليل[١٣٨]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن الصواب في خبر (أوشك) جواز اقترانه بـ (أن) وتجرده منها على السواء[١٣٩].

٦- ذهب ابن هشام إلى القول بعدم جواز نيابة غير المفعول – مع وجوده في اللفظ- عن الفاعل[١٤٠]، بينما يُفهم من كلام ابن القيم القول بجواز نيابة غير المفعول به مع وجوده بقلة[١٤١].

٧- اختلف الشارحان في حكم الاسم المشغول عنه المعطوف في نحو: (زيد قام وعمرو أكرمته)؛ فذهب ابن هشام إلى استواء الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه إذا اشتملت الجملة الثانية على ضمير الأولى، أو كان العطف بالفاء – لما فيها من معنى السببية-، فالرفع بالعطف على الجملة الكبرى، والنصب بالعطف على الجملة الصغرى جملة الخبر، فإن خلت الثانية من ضمير الأولى ولم يُعطف بالفاء امتنع النصب ولم يجز إلا الرفع[١٤٢]، بينما لم يشترط ابن القيم

---

[١٣٠] انظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٧ – ١٣١.
[١٣١] انظر: إرشاد السالك ١/ ١٦٢ – ١٦٣.
[١٣٢] انظر: إرشاد السالك ١/ ١٦٣ – ١٦٤.
[١٣٣] انظر: أوضح المسالك ١/ ١٣١ – ١٣٢.
[١٣٤] انظر: أوضح المسالك ١/ ١٨٨ – ١٩٣.
[١٣٥] انظر: إرشاد السالك ١/ ٢٠٣ – ٢٠٥.
[١٣٦] انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٦٨ - ٢٧١.
[١٣٧] انظر: إرشاد السالك ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤.
[١٣٨] انظر: أوضح المسالك ١/ ٣١١ – ٣١٣.
[١٣٩] انظر: إرشاد السالك ١/ ٢٧٤ – ٢٧٥.
[١٤٠] انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٤٩ – ١٥٠.
[١٤١] انظر: إرشاد السالك ١/ ٣٩٩ – ٤٠١.
[١٤٢] انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٧١.

وجود رابط في الجملة الثانية؛ فذهب – متابعا رأي ابن مالك- إلى استواء الرفع والنصب مطلقا[١٤٣].

٨- ذهب ابن هشام إلى أن (حقا) وما أشبهها في نحو (أحقًا أنك ذاهب) تجري مجرى ظروف الزمان، فتنتصب على الظرفية توسّعا[١٤٤]؛ بينما ذهب ابن القيم إلى أن (حقا) ونحوها منصوبة انتصاب المصادر بأفعال مقدرة[١٤٥].

٩- اختلف الشارحان في القول على (سوى)؛ فذهب ابن هشام إلى أنها تُستعمل ظرفا غالبًا، وكـ (غير) قليلا[١٤٦]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن (سوى) حكمها حكم (غير) معنًى وإعرابًا، مضعّفًا الرأي القائل بلزومها النصب على الظرفية[١٤٧].

١٠- في مسألة حكم تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا مخبرا بهما مع تقدم المخبر عنه؛ ذهب ابن هشام إلى القول بمنع التقديم مطلقا[١٤٨]، بينما ذهب ابن القيم إلى جوازه بقلة[١٤٩].

١١- اختلف الشارحان في نحو (زيد حسن الوجه)؛ فذهب ابن هشام إلى أنه يجب فيه تقدير ضمير في الصفة يربطها بالموصوف[١٥٠]، بينما ذهب ابن القيم إلى عدم وجوب ذلك؛ لأن (أل) الموجودة في الصفة خلف عن الضمير[١٥١].

١٢- اختلف الشارحان في حكم التعجب من الفعل الذي لا يتفاوت معناه؛ فذهب ابن هشام إلى أنه لا يجوز التعجب منه مطلقًا[١٥٢]، بينما ذهب ابن القيم إلى أنه يُتوصل إلى التعجب منه بـ (ما أشدّ) ونحوه، فيقال: (ما أسرع فناءه)، أو بـ(أشدد) ونحوه، فيُقال: (أَسرِع بفنائه)[١٥٣].

١٣- اختلف الشارحان في حكم ترتيب النعوت - المتبعة والمقطوعة- المتكررة لمُبيَّن دونها؛ حيث ذهب ابن هشام إلى القول بوجوب تقديم المتبع منها على المقطوع[١٥٤]، بينما ذهب ابن القيم إلى القول بعدم الترتيب بين المقطوع والمتبع؛ فيجوز تقديم المقطوع منها على المتبع والعكس[١٥٥].

---

[١٤٣] انظر: إرشاد السالك ١/ ٤١٢ – ٤١٣.
[١٤٤] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٣٢ – ٢٣٤.
[١٤٥] انظر: إرشاد السالك ١/ ٤٦٠ - ٤٦١.
[١٤٦] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٧٨ – ٢٨٢.
[١٤٧] انظر: إرشاد السالك ١/ ٤٨٥ – ٤٨٦.
[١٤٨] انظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٣١ – ٣٣٤.
[١٤٩] انظر: إرشاد السالك ١/ ٥٠٩ – ٥١١.
[١٥٠] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٤٨.
[١٥١] انظر: إرشاد السالك ١/ ٦٨٢ – ٦٨٣.
[١٥٢] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٦٩ – ٢٧٠.
[١٥٣] انظر: إرشاد السالك ١/ ٦٩٧.
[١٥٤] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٣١٤ – ٣١٦.
[١٥٥] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٧٣٨ - ٧٤٠.

١٤- ذهب ابن هشام إلى أن المشتمل في بدل الاشتمال هو العامل في المبدل منه[١٥٦]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن المشتمل هو المبدل منه[١٥٧].

١٥- اختلف الشارحان في حكم حذف حرف النداء من اسمي الإشارة والجنس المعين؛ حيث ذهب ابن هشام إلى القول بامتناع حذف حرف النداء مع اسمي الإشارة والجنس المعيّن، وما ورد من ذلك فهو محمول على الضرورة والشذوذ[١٥٨]، بينما ذهب ابن القيم إلى القول بجواز حذف الحرف معهما بقلة، متابعا في ذلك قول ابن مالك[١٥٩].

١٦- اختلف الشارحان في حكم ترخيم المركب الإسنادي؛ فمنعه ابن هشام، بينما أجازه ابن القيم بقلة.

١٧- اختلف الشارحان في جازم المضارع الواقع في جواب الطلب بدون فاء السببية؛ وفي حكم جزمه في نحو (لا تدنُ من الأسد يأكلك)، فذهب ابن هشام إلى أنه مجزوم بشرط مقدّر؛ ولا بدّ أن يقدّر هذا الشرط من جنس المذكور - كما ذكر ابن مالك[١٦٠]-؛ فلا يجوز (لا تدنُ من الأسد يأكلْك) بالجزم، لعدم صحة (إن لا تدن من الأسد يأكلْك)[١٦١]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن المضارع الواقع في جواب الطلب بدون فاء يُجزم بالطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط، وبنى عليه جواز الجزمَ في نحو (لا تدن من الأسد يأكلك) خلافا لابن مالك[١٦٢].

١٨- ذهب ابن هشام – متابعا رأي ابن مالك في الألفية[١٦٣]- إلى أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف؛ بينما ذهب ابن القيم – مخالفا رأي ابن مالك- إلى جواز وقوعها بعد الألف مكسورةً[١٦٤].

١٩- اختلف الشارحان في القول على مفرد (أندية) من قول الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ .....[١٦٥]

---

[١٥٦] انظر: أوضح المسالك ٣/ ٤٠٢ – ٤٠٣.
[١٥٧] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٨٠١ – ٨٠٢.
[١٥٨] انظر: أوضح المسالك ٤/ ١٠ – ١٧.
[١٥٩] انظر: إرشاد السالك ٢/ ٨١٦ – ٨١٩.
[١٦٠] انظر: ألفية ابن مالك في النحو والتصريف ص١٥٣، تحقيق: د/ سليمان عبد العزيز عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج – الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.
[١٦١] أوضح المسالك ٤/ ١٨٧ – ١٨٩.
[١٦٢] إرشاد السالك ٢/ ٩٧٧ – ٩٧٩.
[١٦٣] انظر: الألفية ص ١٤٨.
[١٦٤] إرشاد السالك ٢/ ٩١٠ – ٩١٢.
[١٦٥] هذا صدر بيت من البسيط، لمرة بن محكان التميمي، والبيت بتمامه:
فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ لَا يُبْصِرُ الكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا
و(جُمادى): اسم للشهر، والمراد به – هنا- الشتاء عند العرب لجمود الماء فيه سواء كان في شهريْ (جمادى) أو في غيرهما.
و(الطُّنُب): الحبل الذي تشد به الخيمة، وإنما خص الكلب بالإبصار؛ لأنه أصدق الحيوانات بصرا بالليل، انظر: عدة السالك ٤/ ٢٩٤ – ٢٩٥.
والشاهد فيه قوله: (أندية)؛ حيث جمع (ندًى) المقصور على (أندية) شذوذا، وقيل غير ذلك كما ذكر الشارحان.

فذهب ابن هشام إلى أن مفردها: (نَدى) بالقصر، وقد جُمع على (أَفْعِلة) للضرورة الشعرية[١٦٦]، بينما ذهب ابن القيم إلى أن مفردها: (ندِيّ)، بمعنى: (المجلس)[١٦٧].

٢٠- اختلف الشارحان في حكم حذف إحدى النونين من المضارع المفتتح بهما؛ حيث ذهب ابن هشام إلى القول بالجواز[١٦٨]، بينما يُفهم من كلام ابن القيم القول بعدم الجواز[١٦٩].

يتضح لنا ممّا سبق أن ابن القيم وإن أكثر النقل عن ابن هشام حتى تأثر به في معظم الآراء إلا أنه لم يكن موافقا لابن هشام في كل ما نقل؛ بل كانت له شخصيته العلمية التي توازن بين الآراء وتختار ما ترجحه الأدلة.

يُنظر البيت في: المقتضب ٣/ ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٤٠، وأوضح المسالك ٤/ ٢٩٤، وإرشاد السالك ٢/ ١١٠١، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٤.

[١٦٦] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٩٤.

[١٦٧] انظر: إرشاد السالك ٢/ ١١٠٠ – ١١٠١.

[١٦٨] انظر: أوضح المسالك ٤/ ٤١٠.

[١٦٩] انظر: إرشاد السالك ٢/ ١٣٣٤ – ١٣٣٥.

الخـاتمـــة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١- اتفق الشارحان في كثير من التعريفات والتقسيمات والعبارات والشواهد المختلفة.

٢- أثبت البحث أن التشابه الشديد بين شرحيْ ابن هشام وابن القيم يرجع إلى أن ابن القيم اطّلع على شرح ابن هشام – بشكل أو بآخر- ونقل عنه دون أن يصرّح بذلك ولو مرة واحدة.

٣- اتخذت نقول ابن القيم عن ابن هشام أشكالا مختلفة، منها:

أ- النقل مع تغيير طفيف في أسلوب العرض.

ب- النقل مع تغيير ترتيب الكلام.

ت- النقل مع التغيير بالاختلاف.

ث- النقل مع الزيادة.

ج- النقل مع الحذف.

٤- لم يكن ابن القيم موافقا لابن هشام في كل ما ينقله عنه؛ بل كانت له شخصيته العلمية التي توازن بين آراء النحاة في المسألة الواحدة وتختار ما ترجّحه الأدلة؛ وقد وقف البحث على إحدى وعشرين مسألة اختلف فيها ترجيح ابن القيم عمّا رجّحه ابن هشام.

٥- أكّد البحث ما ذهب إليه الدكتور زياد محمد أبو سمور من أن الصبّان عندما يطلق رمز (سم) فإنما يريد به شهاب الدين أحمد بن قاسم العبّادي، وليس ابن أم قاسم المرادي كما ذكر محقق شرح ابن القيم.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: الكتب المطبوعة:

١- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لإبراهيم بن قيم الجوزية، تحقيق: د/ محمد عوض السهلي، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٣٠ – ٢٠٠٩م.

٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١٥.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ – ١٩٩٢.

٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ١٤٢٢ – ٢٠٠١.

٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد بن مصطفى الخضري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيوت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا - القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة.

١١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي، طبعة حجرية.

١٢- دراسات لأسلوب القرآن، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة.

١٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ: شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٤- ديوان قيس بن الملوح، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر – القاهرة

١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوطج، دار بن كثير - دمشق، ط١ ، ١٤٠٦هـ.

١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٧- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي، تحقيق: د/ إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، ود/ أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.

١٨- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة – دار الخير، المدينة المنورة.

١٩- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق الأستاذين: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠- شرح المفصل لابن يعيش، صححه وعلق عليه مجموعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة.

٢١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣ – ١٩٩٢.

٢٢- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٣- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كاامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٤- معاني القرآن للفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرآء، تحقيق الأستاذين: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب – بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٥- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة، مؤسسة الرسالة – بيوت، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٦- معجم شواهد العربية، للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط٣.

٢٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف – القاهرة، ط٢.

٣٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

ثانيًا: المجلات والدوريات:

١- دراسة في حاشية الصبان، إعداد/ زياد محمد أبو سمور، مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية، المجلد ٣٥، العدد ٣، ٢٠٠٨م

ثالثًا: رسائل الماجستير والدكتوراه:

١- شرح ألفية ابن مالك في النحو لابن غازي المكناسي؛ دراسة وتحقيق، إعداد الباحث: حسين عبد المنعم عبد المجيد، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة،١٩٦٦م.

٢- شرح جمل الجرجاني بين ابن الخشاب والخوارزمي؛ دراسة منهجية موازنة ، إعداد الباحث: السيد علي أحمد سليم، دكتوراه، كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر، أسيوط.

ملخــص البحـث

يتناول هذا البحث الكشف عن عملية التأثير والتأثر بين ابن هشام وابن القيم في شرحيهما على ألفية ابن مالك؛ نظرا للتشابه الشديد بين نصوص الكتابين، ومحاولة الوقوف على مدى تأثر أحدهما بالآخر، وهل كان تأثر أحدهما بالآخر يشمل جميع المسائل والموضوعات؟، أم اختلفا في بعضها؟.

Abstract

This research tackles clarifying how Ibn Hisham and Ibn al-Qayyim have influenced each other in their two explanations of Alfiyyah Ibn Malik, as there are many similarities between the texts of both books. It also try to identify how much do they affect each other in the sense that whether this effect includes every details and covers all issues and subjects mentioned in both explanations or just noticed in some issues of them?